٧- العوامل التي تساهم في تطور التجارة الخارجية:

٧-١-الشركات متعددة الجنسيات: تحتل الشركات المتعددة الجنسيات وفروعها جزءاً كبيراً ومتزايداً من الحجم الكلي للتجارة ونظراً لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة وإنما تتم من خلال إنتاج الأجزاء.

٧-٢-بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية، التكنولوجية المطلوب لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة "سلعة عالمية".

٧-٣-اختلاف السلع: نظراً لاختلاف الأذواق والآراء حول السلع نجد أنه في معظم الأحيان توجد نوعيات كثيرة من نفس السلعة (نوعيات متعددة من نفس حجم السيارات وأحياناً من نفس الموديل، نوعيات مختلفة من المشروبات الغازية وأحياناً نوعيات من نفس المشروب ...). وفي كثير من الأحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى مما يؤدي إلى ظاهرة التجارة البينية في نفس السلعة.

٧-٤- وفورات الحجم الكبير: تستند نظريات التجارة الخارجية على ظاهرة تختص بها بعض السلع كلما زاد حجم الإنتاج منها كلما تدنت تكلفة إنتاج الوحدة منها،وترتبط مثل هذه الظواهر وبدرجة عالية مباشرة بالمعرفة الناتجة عن البحث والتنمية وظروف

المنافسة غير التامة. وتؤدي مثل هذه الظاهرة إلى خلق أسباب للتجارة بين الدول تخرج تماماً عن نطاق المزايا النسبية.

٨- السياسة التجارية الخارجية

تعبر السياسة التجارية عن مجموعة من الإجراءات والتدابير والوسائل التي تستخدم في التجارة الخارجية ، عبر التبادل الاقتصادي الدولي في المجالين السلعي والخدمي، بما يتناسب وظروف البلدان وأوضاعها وإمكاناتها واحتياجاتها، ودرجة تطورها الاقتصادي وطبيعة نظامها الاقتصادي، بموجب الهدف الذي تبغي إلى تحقيقه.

إذ إن الإجراءات والوسائل المتبعة في التجارة الخارجية ،تتباين من دولة إلى أخرى وفق لطبيعة نظامها السياسي والاقتصادي ،وحدود إمكاناتها الاقتصادية واختلاف ظروفها وتنوع احتياجاتها ودرجة تطورها الحضاري ، من مراقبة مباشرة على الواردات بهدف تحويل الإنفاق المحلي صوب السلع المحلية ، لاستثمار فاعلية استهلاك السلع الوطنية لإحداث أثر المضاعف الاقتصادي داخل حدود اقتصادها الداخلي الأمر الذي ينتهي بتحييد السلع الأجنبية وتهميشها في ميزانية المستهلك المحلي .والعمل على تشجيع الصادرات ، ومراقبة تحرك رأس المال لتجنب التدفق أو التسرب والذي يمكن أن يكون سبباً في مشاكل اقتصادية عديدة.

وبالتالي فإن السياسة التجارية بإجراءاتها ووسائلها المتنوعة والمتطورة تختلف حسب الظروف الزمانية والمكانية الذي تتبع فيه، لاسيما وإن تلك السياسة ترتبط بإجراءات ووسائل تعد في واقع الأمر وفي أغلب أوضاعها خروجاً عن حرية التجارة ، وفق شروطها الأساسية المتمثلة بالمنافسة الكاملة وحرية المبادلات وتكافئ الفرص، وصولاً إلى تحقيق أكبر قدر من الكفاءة في تخصيص الموارد ، ومن وسائل تقييد التجارة الخارجية **هي**:

٨-١- الضرائب الجمركية :

أنها مبلغ من المال تفرضه الدولة على السلع التي تمر عبر حدودها، وبهذا المعنى فإن الضرائب أو الرسوم الجمركية يمكن أن تفرض على السلع عندما تدخل إلى

الدولة من الخارج، ويمكن أن تتخذ الضرائب الكمركيةعدة أشكال منها: ضرائب القيمة (النسبية) وهي الرسوم التي يتم فرضها من قبل الدولة على أساس نسبة معينة من قيمة السلعة كأن تكون **نسبة ١٠% أو ٢٠% أو ٥٠%** ، وأما ضرائب ذات أهداف اجتماعية وأخلاقية وهي الضرائب التي تفرض على السلع الأجنبية المستوردة السبب الذي يؤدي إلى رفع أسعارها في الأسواق المحلية مما يؤدي إلى إضعاف إقبال المستهلكين.

٦-٢- **الرقابة التجارية**: وتشير إلى الحصص الاستيرادية والتصديرية وكافة الحواجز غير الجمركية .

٨-٣- **الرقابة النقدية**: وتضم الرقابة على الصرف ونظمه المتعددة وشروط الودائع المسبقة.

٨-٤- سياسة الإغراق والسياسات المضادة للإغراق:-

إن عملية **الإغراق** تعني لجوء دولة معينة ببيع بعضاً من سلعها المنتجة في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن كلفة إنتاجها وبتمايز سعري عن أسواقها الداخلية، وذلك بهدف ضمان كسب جزءاً من حصة الأسواق الخارجية للتعريف بالمنتج والقضاء على المتنافسين فيها.

وأما السياسات المضادة للإغراق وهي تعني منع سياسات استيراد البضائع والسلع من الدول التي تقوم بسياسة الإغراق حتى ولو بسعر التكلفة، لأن تلك السياسة تضر الدولة التي تقبل استيراد السلع من الدول التي انتهجت هذه السياسة ،وهذه السياسة يقتضي نجاحها شروطاً متعددة ومتنوعة منها:

٨-٤-١-**السيطرة على السوق المحلية**، بحيث تتاح من خلال هذه السيطرة البيع بأسعار مرتفعة تعوض عن الخسارة، أو التكاليف أو الانخفاض في الأرباح المرتبط بسياسة الإغراق التي تتبعها.

٨-٤-٢-تحمل جزء من كلفة، أو أرباح أقل، وحتى خسائر، وصولاً إلى تغطية هذه التضحية في فترة لاحقة، بعد أن يتم التمكن من السيطرة على السوق الخارجية.

٨-٤-٣-منع استيراد السلعة التي تتبع مؤسساتها سياسة الإغراق في تصريفها لدى الأسواق الخارجية، وخاصة إذا كان هامش النقل يقل بدرجة ملموسة عن الفرق بين السعرين.

٨-٤-٥- إجراءات السياسات التجارية الأخرى:

٨-٤-٥-١- <u>التحديد الكمي للواردات</u>

تلجأ العديد من الدول في الوقت الحاضر إلى اتخاذ إجراءات تتضمن منع استيراد السلع عموماً أو كلاً أو جزءاً ، بصفة مؤقتة ، أو بصورة مستمرة ، ويمكن أن تتمثل بعض أسباب ذلك بما يأتي:-

٨-٤-٥-١-١ /**أسباب اقتصادية**:وقد تقوم الدولة باتخاذ هذه الإجراءات اللازمة لغرض تحديد كمي على الواردات لمراعاة عدم منافسة هذه الواردات لما يتم إنتاجه محلياً.

٨-٤-٥-١-٢/**أسباب إستراتيجية**: حيث تقوم الدولة باحتكار استيرادها لسلع معينة نظراً لأهميتها الإستراتيجية سواء اتصلت هذه الأهمية بتوفير احتياجات السكان الأساسية أو توفير متطلبات ضرورية لأمن الدولة.

٨-٤-٥-١-٣/ **أسباب صحية**: تقوم الدولة بمنع بعض المنتجات لغرض حماية مواطنيها من الأمراض أو من بعض المنتجات كالمخدرات والمشروبات الكحولية أو السكاير.

٨-٤-٥-١-٤/ **أسباب سياسية**: تمنع الدولة في الحالات الطارئة بمنع بعض المنتجات من الدول المعادية وخاصة عندما تقع خصومة أو نزاع معها.

٨-٤-٥-١-٥/يكون التحديد الكمي لأسباب تتعلق بوضعية ميزان المدفوعات الدول، حيث أن الدولة تكون مضطرة إلى تحديد وارداتها كمياً.

٨-٤-٥-٢- **سياسة دعم الصادرات**

تقوم الدولة باتخاذ سياسة معينة لدعم الصادرات من خلال تقديم الإعانات والمنح والتسهيلات من قبل الدولة إلى المنتجين والمصدرين فيها، ويمكن الإشارة إلى بعض أشكال الدعم هذه بما يأتي:

٨-٤-٥-٢-١/فرض ضرائب دخل رمزية، أي بمستويات مخففة جداً، أو إعفاء المنتجين المحليين للسلع التصديرية من ضريبة الدخل.

٨-٤-٥-٢-٢/إعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة من الضرائب الجمركية أو فرضها بنسب منخفضة وكذلك الآلات والمكائن .

٨-٤-٥-٢-٣/تقديم تسهيلات مصرفية وائتمانية بشروط ميسرة، مثل تخفيض أسعار الفائدة، وتمديد فترة السداد .

٩- الشركات المتعددة الجنسيات : (ش. م .ج) :

تعد الشركات المتعددة الجنسية من العوامل الأساسية في ظهور **العولمة**، ومن أهم سماتها تعدد الأنشطة التي تعمل بها دون أدنى رابط بين منتجاتها المختلفة. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تنويع نشاطاتها تحت ضغط العامل الاقتصادي لغرض تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى ، وكذلك الحال عندماً تعمل في الأسواق المالية ،وقد ساهم تعدد أساليب إنتاجها إلى زيادة خيارات الانتقال إلى أسلوب إنتاجي آخر يعتمد على عنصر إنتاجي ذات ثمن منخفض نسبياً ولاسيما إذا ارتفعت قيم أحد عناصر الإنتاج التي يعتمد عليها أسلوب إنتاجي ما ، ومن هنا جاءت تسمية هذه الشركات باسم متعددة الجنسيات.

٩-١- التعريف(ش. م .ج) :

تغير وتطور هذا المفهوم بمرور الوقت ، حيث كان يطلق عليها في بداية ظهورها (ش. م .ج) **Multinational Company** ، حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن إستراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها

تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم Home Country ، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة Host Countries . وفي مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين ، والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة Transnational بدلاً من كلمة Multinational وكلمة Corporation بدلاً من كلمة Enterprise ، واتضح بأن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول ، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي ، ولهذا فهي تكون شركات متعدية الجنسيات ، حيث تتعدى القوميات ، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات Supra National ، وبالتالي تساهم من خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته.

٩-٢- تعاظم (ش. م .ج):

لقد تم توضيح وتعريف (ش. م .ج) ، ولكن من الضروري أيضاً أن نعرف بأنها الشركات العالمية النشاط والتي تعتبر في كل معانيها إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي من خلال أنشطتها المختلفة. ويكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة ، تلعب دور القائد في الثورة العلمية التكنولوجية ، وبالتالي فهي تعمق الاتجاه نحو العالمية أو عولمة الاقتصاد.

هناك العديد من المؤشرات الأخرى والتي تدل على تعاظم دور الشركات المتعدية الجنسيات والعالمية النشاط ومن أهمها:

٩-٢-١- تزايد مكانة ودور هذه الشركات في الاقتصاد العالمي ، وكما أشارت مجلة Fortune في شهر يوليو من عام ١٩٩٥ في دراسة شملت أكبر خمسمائة من هذه

الشركات في العالم إلى أن إجمالي إيرادات تلك الشركات قد بلغ ١١٣٧٨ (إحدى عشر تريليون وثلاثمائة وثمانية وسبعون مليار دولار) ، والذي يمثل ١٧١% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة و ٤٥% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم في عام ١٩٩٤ . أما أصول هذه الشركات فقد بلغت نحو ٣٢،٢ تريليون دولار ، وعدد العاملين بها ٣٥،٢ مليون عامل ، وصافي أرباحها نحو ٣٢٣،٤ مليار دولار ، وتستحوذ الشركات المتعدية الجنسيات في مجموعها على حوالي ٤٠% من حجم التجارة العالمية، ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

٩-٢-١- ٢-أن حوالي ٨٠% من مبيعات العالم تتم من خلال (ش. م .ج) ، وهو ما يعكس ضخامة قدرتها التسويقية والإنتاجية التي مكنتها من السيطرة على جزء هام من حركة التجارة الدولية.

٩-٢-١-٣- الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في تسريع الثورة التكنولوجية ، فبفضلها زادت نسبة الاكتشافات التكنولوجية الحديثة والتي كانت نتيجة لجهود البحث والتطوير **Research anddevelopment** التي قامت بها هذه الشركات.

٩-٢-١-٤-تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعدية الجنسيات نحو ثلثي الاحتياطيات الدولية ، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

إن الدول حديثة النمو أو الساعية للإصلاح الاقتصادي أو الساعية للخروج من الاقتصاد المركزي ، تتجه إلى جذب المستثمر الأجنبي المباشر للاستثمار على أراضيها رغبة في الحصول على التكنولوجيا غير المتوفرة محلياً، وكذلك لخلق فرص عمل لمواطنيها والحصول على تكنولوجيا الإدارة وتنظيم المشروعات ، والدخول في غمار المنافسة داخليا وخارجياً.

أن ما ينبغي التأكيد عليه هو وجود رابطة سببية بين العولمة والشركات متعدية الجنسيات ، فكل منها ترفد الآخر وذلك ما عبرت عنه في السنوات الماضية،إذ تساهم

العولمة في زيادة حجم الشركة وتؤدي إلى أتساع حجم الدمج والتملك Merger & Acquisition عبر الحدود، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٩٦ ، بلغت أقيام حجم الدمج والتملك ٢٤٧،٦ مليار دولار ويمثل هذا أكثر من ٨٠% من أجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ويقف وراء تلك الزيادة القياسية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام ١٩٩٨ الزيادات السريعة والمتوالية في عدد وحجم عمليات الدمج والتملك على المستوى الدولي التي ارتفعت بنسبة ٧٥% في عام ١٩٩٨ ، لتبلغ ما قيمته ٥٨٦،٨ مليار دولار.

ساهمت العولمة في إزالة العقبات التي وضعت في السابق لحماية السوق المحلي ،الأمر الذي مكن الشركة في التوجه للاستثمار واستيراد متطلبات الإنتاج بدون عقبات تجارية.

٩-٣- خصائص (ش. م .ج):

ينطوي عمل (ش. م .ج) على القيام بالاستثمار في الخارج على تحريك رؤوس الأموال عبر الحدود القومية ، على أن اختزال الإجابة في أسباب حركة الأموال بصفة تلقائية لا يقدم سوى مساهمة بسيطة في فهم دوافع نشوء وارتقاء (ش. م .ج)، فالشركة هي قوة اقتصادية اجتماعية وسياسية تعيش على أرض النظام الرأسمالي في الدول المتقدمة في عصر يتميز فيه نظام دولي وبخصائص محددة ،ولذلك يتعين فهم سلوك الشركة عندما تستثمر في الخارج على أنه فعل عقلاني يتضمن إدراكا للمكونات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتميز بها النظام القومي في ظل الإطار الاشمل للنظام الاقتصادي الدولي ، ولأجل الوقوف على التنظير الفكري لعدد من الاقتصاديين الكبار الذين يساهمون في أدب الشركات متعددة الجنسية عبر تصنيف تلك الأعمال إلى عدة مجموعات من النظريات وكالأتي:-

* **المجموعة الأولى** تحاول تفسير الاستثمار المباشر (ش. م .ج) بسلوك معدل الربح والفائدة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

• **المجموعة الثانية** تؤكد على الآثار الحاسمة لبنية السوق والمزايا الاحتكارية للشركات العلاقة في نظام الرأسمالية الاحتكارية وتناقضاته الخاصة .

• **المجموعة الثالثة** نشأة الشركات متعددة الجنسية يعود إلى اتجاه السياسة العامة للدولة المتقدمة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وإستراتيجية في الخارج

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق عالمية الاقتصاد Globalization وتزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية ، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية تشكل الشركات المتعددة الجنسيات أهم مؤسساته وظاهرة العولمة فلسفته وأسسه الفكرية، إذ يتصف النظام الاقتصادي العالمي، بعدد من السمات أهما ما يلي:

٩-٣-١- **ضخامة الحجم** : تمثل الشركات المتعددة الجنسيات كيانات اقتصادية عملاقة ، تعبر عنها المؤشرات التي تدل على ذلك،عبر حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها ، والشبكات التسويقية التي تملكها ، وحجم إنفاقها على البحث والتطوير ، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة أدارتها.

ولكن ، أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة ، يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات Sales Figure الذي يكشف عن احتلال شركة ميتسوبيشي المرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات في عام ١٩٩٥ ، بإجمالي إيراداتها الذي بلغ ١٨٤،٤ مليار دولار ، والتي يصل أجمالي إيراداتها إلى نحو ٤٤% من الناتج المحلي العالمي. كذلك تستحوذ هذه الشركات الخمسمائة على نحو ٨٠% من حجم المبيعات على المستوى العالمي. فضلاً عن تحقيقها معدلات نمو مرتفعة تجاوزت ١٠% سنوياً أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية.

٩-٣-٢-**ازدياد درجة تنوع الأنشطة** : تشير الكثير من الدراسات والبحوث، إلى تميز الشركات المتعدية الجنسيات بالتنوع الكبير في أنشطتها ، فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة متعددة ، ويفسر هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا

في تقليل احتمالات الخسارة ، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى . وقد قامت هذه الشركات بإحلال وفورات مجال النشاط economies of Scope محل وفورات الحجم economies of Scale والتي انتهجتها الشركات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لذلك تتشعب الأنشطة التي تقوم بها (ش. م .ج) قطاعياً وجغرافياً ،وهذا بالتالي يؤدي إلى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي.

٩-٣-٣-**الانتشار الجغرافي – الأسواق** : تتميز الشركات المتعدية الجنسيات في كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي ، خارج الدولة الأم ، بما يفصح عن إمكانيات هائلة في التسويق ، عبر فروع وشركات تابعة في كافة أرجاء العالم وقد ساعدها هذا الانتشار على التقدم التكنولوجي الهائل ، ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات .

وتكفي الإشارة إلى أن شركة **ABB السويسرية** ، تسيطر حالياً على أكثر من ١٢٠٠ شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم ، مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة.

٩-٣-٤-**ساهمت(ش. م .ج) في زيادة زخم إبداعات الثورة العلمية والتكنولوجية** في مجالي المعلومات والاتصالات ، حيث أصبح ما يسمى الإنتاج عن بعد Teleportation حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين ، وتصدر أوامر بالإنتاج في بلاد أخرى.

٩-٣-٥-**القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم** : أن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي.

على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها (**ش. م .ج**) ، فإن أكثر من ثلثي استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي (انجلترا وألمانيا وفرنسا) وسويسرا واليابان، ويعود هذا التركز إلى العوامل التالية:

أ- المناخ الجاذب لهذه النوعيه من الاستثمارات .

ب- ارتفاع العائد على الاستثمارات .

ج- تزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة والتي تتحقق عادة من خلال انخفاض تكلفة عنصر العمل وتوافره وارتفاع مستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته .

د- توافر البنية الأساسية وتسهيلات النقل وتقدم شبكات الاتصالات ،

هـ- والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي .

٩-٣-٦-**إقامة التحالفات الإستراتيجية** : تعتبر من السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات والتي تسعى دوماً إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها ،من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية . أن هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات.

أن التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج ، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير الذي يحتاج إلى تمويل ضخم ، ومن الأمثلة على هذا التعاون ، التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاثة شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية BULL.

٩-٣-٧-التوزيع السياسي للشركات متعددة الجنسيات:

تقدر **الشركات متعددة الجنسيات** حسب قائمة فورشن ٥٠٠ شركة(نجد أن ٤١٨) شركة منها تتخذ مقرها الرسمي في ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية «يتركز فيها ثروة تقدر بنسبة أكثر من ٨٠% من إجمالي الإنتاج القومي العالمي وتستأثر بحوالي ٨٥% من إجمالي التجارة العالمية.

هذه المناطق الثلاث هي:-

١- منطقة الاتحاد الأوروبي التي تضم **١٥٥ شركة**

٢- منطقة الولايات المتحدة الأميركية التي تضم **١٥٣ شركة**

٣- منطقة اليابان التي تضم ١٤١ شركة

ويتضح أن هذه الشركات تتمركز في مناطق الدول الصناعية المتقدمة الفاضل رأسمالياً لكن هناك حالة وحيدة تشذ عن هذه القاعدة وهي الشركات المتواجدة كوريا الجنوبية والتي امتد نشاطها إلى عشرات الدول حيث تضم قائمة «فورشن» شركة مقرها في كوريا مثل LG الدولية و LG للإلكترونيات و DAEWO «سيارات إلكترونيات - أعمال مصرفية« أما بقية المناطق مثل أميركا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا حتى الدول النفطية في الخليج العربي ، فهي في العموم مناطق اقتصادية غير أساسية بالنسبة لنشاطات هذه الشركات ، فهي تشكل بالنسبة لهذه المناطق مصدر رعب لأنها تستغل هذه المناطق بسبب امتلاكها قدرات احتكارية ضخمة تهدد بها سيادة هذه الدول واقتصادها .

٩-٣-٨- تقويض وتغيير دور الدولة الاقتصادي والسياسي:

لابد هنا من الإشارة إلى بعض ممارسات هذه الشركات التي تحاول فيها الحد من دور الدولة الاقتصادي والسياسي وكالأتي:-

٩-٣-٨- ١- حيث تستعين هذه الشركات بموظفين دوليين تابعين لمنظمات دولية «صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لكي يحلوا محل الحكومات الوطنية في كثير من القضايا وتقوم هذه الشركات بالاعتماد على نظم أمن خاصة وشركات بريد خاصة وتقوم بإصدار بطاقات ائتمان تحل محل النقود وتقوم بالاستيلاء على المرافق العامة والخدمات عبر آليات التخصيص .

٩-٣-٨-٢- محاولة التهرب الضريبي:

تحاول هذه الشركات أن تكون بعيدة عن سطو القانون والضريبة لأنها تتقن التهرب منها فهي تقوم باتخاذ المال وطنا يستقر حيث يؤمن وينمو بعيداً عن كل مسؤولية وهي تقوم بذلك باستخدام آلية «السعر التحويلي« فإذا كانت الضرائب على أرباح الشركات مرتفعة في الدولة الأم عنه في الدولة المضيفة وكانت الشركة الأم تصدر إلى الشركة التابعة لها فإنها في هذه الحالة ستسعر صادراتها إلى فرعها في الدولة

المضيفة بسعر أقل من الواقع »مدعية عدم تحقيق أرباح« ناقلة بذلك الأرباح من الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها وبهذا تقلل من العبء الضريبي الكلي للشركة وعلى العكس من ذلك .

ويستخدم **السعر التحويلي** للتهرب من الضرائب الجمركية على الواردات فكلما كانت مستويات هذه الضرائب مرتفعة في الدولة المستوردة كلما لجأت الشركات لتسعير السلعة بسعر أدنى من الواقع لتجنب دفع الضريبة .

وقد يستخدم السعر التحويلي كأداة للتهرب من القيود التي تفرضها الدولة المضيفة على مقدار الأرباح التي تحولها الفروع إلى الشركة الأم ، فعندما ترغب هذه الشركات أن تعيد أرباحها من الشركة التابعة إلى الأم تلجأ إلى تسعير الصادرات من الشركة التابعة إلى الأم بسعر أدنى من الواقع أو تسعير الصادرات من الشركة الأم إلى التابعة بسعر أعلى من الواقع وتكون الأرباح بذلك قد تحولت فعلاً من الشركة التابعة إلى الشركة الأم وتشير الأرقام إلى أن هذه الشركات لم تقدم أكثر من ٩% من فئة الضرائب العامة .

٩-٣-٨-٤- الهيمنة على اقتصاد العالم :

تشير المعلومات إلى سعي الشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على العملية الاقتصادية الدولية ذلك من خلال استعراض عدد من الأرقام المتوفرة :

امتلكت ٤٠ ألف شركة احتكارية **٢٥٠ ألف شركة فرعية** حتى نهاية عام ١٩٩٣ وبلغت قيمة مبيعاتها الإجمالية في العام نفسه أكثر من **٥٥٠٠ مليار دولار** أمريكي وقيمة صادراتها ٤٠٠٠ مليار دولار أمريكي .

إن إيرادات الشركات الخمسمائة »مجلة فورشن تموز ١٩٩٦« ١١،٤تريليون دولار وفي عام ١٩٩٥ تساوي ٤٥% من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المذكورة في تقرير التنمية في العالم في عام ١٩٩٦ »٢٥،٣« تريليون دولار ، وإذا استبعدنا من المقارنة الدول ذات الدخل المرتفع نجد أن مجموع إيرادات الشركات المذكورة ١٥٩،٨%من مجموع إجمالي الناتج المحلي لمائة وتسع دول تقطنها الغالبية العظمى من البشر .٨٠% من التجارة الدولية كانت في عام ١٩٩٥ تحت هيمنة تلك الشركات متعددة الجنسية .

ارتفعت التوظيفات المباشرة للشركات متعددة الجنسية من ٥٠٠ مليار دولار إلى ٢٧٠٠ مليار دولار أمريكي بين ١٩٨٠ - ١٩٩٥ وبلغ مجموع التوظيفات المباشرة لها في عام ١٩٩٥ أكثر من ٣،٥ مليار دولار أمريكي

وجدير بالإشارة إلى أن التوظيفات المباشرة لهذه الشركات تركز على عدد قليل من الدول الصناعية ففي الوقت الذي استحوذت عشر دول صناعية على ثلثي التوظيفات المباشرة لعام ١٩٩٥ ، بلغت نسبة توظيفاتها في ١٠٠ دولة لا تحتل موقعاً مهماً في التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل ١% فقط من إجمالي توظيفات تلك الشركات .